# دراسة حالة

# المرصد النقابي والعمالي المصري

# شهر يونيو، ٢٠٠٧

# فصل ٥ عاملات ونقابي

# بشركة "المنصورة– أسبانيا" للملابس الجاهزة

عمال شركة " المنصورة– أسبانيا" عددهم ٢٨٤ عامل وعاملة، ، حوالي ٧٥% من العمالة من النساء، أقدمت إدارة بنك المصرف المتحد والتي تملك حوالي ٣٧% من أسهم الشركة يوم ٦/١٦/ ٢٠٠٧ ، علي فصل عدد ٥ عاملات وهم: سعاد ممدوح– سعاد سلامة– صابرين صبري– هدي سعيد – نرمين عباس، وعضو اللجنة النقابية، والمتحدث باسم العمال في طوال فترات الإضرابات والاعتصامات السابقة محسن الشاعر، وذلك تحت دعوى تحريضهم للعمال علي الإضراب والاعتصام والتجمهر.

وقد سبق هذا الاعتداء علي حق العمال والعاملات في العمل تجاهل تام لما يقترب من الشهرين من قبل إدارة الشركة، وإدارة المصرف المتحد، حيث أن هذه المرة الثالثة خلال ثلاثة أشهر التي يعاود عمال وعاملات شركة" المنصورة– أسبانيا" للملابس الجاهزة بطلخا الاعتصام، وذلك **من يوم السبت الموافق ٢٠٠٧/٤/٢١** ، وحتى الآن، كما قاطعت إدارة البنك، وإدارة الشركة أولي جلسات التفاوض الجماعي يوم ٢٠٠٧/٦/٤، والتي تم تشكيلها في لجنة القوي العاملة بمجلس الشعب وتشمل ممثلي القوي العاملة والنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج والاتحاد المحلي لعمال الدقهلية واللجنة النقابية للعاملين بالشركة والمصرف المتحد وإدارة الشركة.

مما أدي إلي اتصال ناهد العشري (رئيس الإدارة المركزية لعلاقات العمل والمفاوضة الجماعية بوزارة القوي العاملة ) بـــ رئيس مجلس إدارة الشركة ورئيس المصرف المتحد لاستدعائهم لحضور الجلسة ، وقد حضر رئيس الشركة والمستشار القانوني للمصرف، وأقر أمام اللجنة بعدم أحقية العمال في صرف مستحقاتهم المالية في العلاوات الاجتماعية ومنحة عيد العمال، كما رفض صرف راتب شهرين علي الأجر الشامل عن كل سنة خدمة تعويضاً لهم بعد تصفية الشركة، وقد أصابت هذه التصريحات أعضاء اللجنة بالسخط.

وفي تطور جديد أعلن بنك المصرف المتحد الجهات المعنية (وزارة القوي العاملة– إدارة الشركة– اتحاد نقابات عمال مصر) بتوقف نشاط الشركة كلياً بداية من ٢٠٠٧/٦/١ ، وصدر هذا الموقف

من إدارة البنك بعد أسبوع واحد من إعلان البنك أنه ما زال يدرس إمكانية تشغيل المصنع أو طرحه للبيع، بل إنه طلب مهلة شهرين حتى يدرس الأمر، وقد زاد هذا التصرف غضب العمال، اللذين رأوا بأن البنك كان يتلاعب بهم طوال الفترة الماضية[1]

وعن نوايا البنك تحدث المهندس "عادل حسب الله" أحد المساهمين بالشركة أنه رغم الخسائر المتراكمة علي المصنع فقد سبق و رفض المصرف المتحد الذي يمتلك ٣٧% من الأسهم بالشركة توقيع عقد إيجار للشركة يعادل ٥٠ ألف جنيه شهرياً، إضافة إلي تحمل المستثمر (المستأجر) جميع مصاريف الشركة وأجور العمال، ويضيف بأنه هناك تعمد لإغراق الشركة في العديد من المشاكل لكي يستولي المصرف علي كامل أرض المصنع مقابل ديونه،تمهيداً لبيعها بأسعار خيالية.

وهناك العديد من الدعوات للتضامن مع العمال، أحدها الدعوي بالمشاركة في الوقفة الاحتجاجية التي سوف يقوم بها العمال أمام المصرف المتحد بالمنصورة يوم الثلاثاء ٢٠٠٧/٦/١٩، الساعة الثانية عشرةظهراً، والدعوة الأخرى أطلقتها أحد البلوجات (عرباوي http://arabist.net/arabawy) بمقاطعة المصرف المتحد، والكتابة إلي مجلس إدارته لإدانة موقفة مع عمال شركة "المنصورة- أسبانيا"

[1] - الدستور، ٢٠٠٧/٦/٢، المصرف المتحد يوقف نشاط شركة "المنصورة- إسبانيا"نهائياً